**عـــــازوري ومشاركوه**
مكتب محاماة
شارع بدارو –بناية مانهاتن –بيروت –لبنان

بيروت، في 5 حزيران 2012

## بيـــــــــــان

أدان المحامي أكرم عازوري بوكالته عن الرئيس التونسي السّابق زين العابدين بن علي تصرّفات السلطات التونسيّة التي قضت بمصادرة جميع ممتلكات الرّئيس بن علي وبيعها بالمزاد العلني بما في ذلك منزله الخاص وسيّاراته بقرار من الرئيس المؤقّت السيّد المرزوقي وفي غياب أي قرار قضائي أو إجراء أيّة محاكمة. فقد أتت تلك الإجراءات الصادرة عن السلطة التنفيذيّة التونسيّة بصورة تعسفيّة وفي غياب أي سند قانوني لكي تطيح بحق الملكيّة المقدّس والمكرّس بالمعاهدات الدوليّة التي انضمّت إليها تونس وبمبدأ فصل السلطات الذي يفرض عدم نزع الملكيّة إلاّ بموجب حكم قضائي مبرم.

وذكّر عازوري بالشكوى التي كان قد تقدّم بها بهذا الخصوص إلى مجلس حقوق الإنسان في جينيف في يناير الماضي والمتضمّنة مخالفة تونس لإلتزاماتها الدوليّة المكرّسة بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنيّة والسياسيّة.

إلاّ انّ المحامي عازوري لم يستغرب إطلاقاً تلك الإجراءات التي أتت في سياق المخطّط الإنقلابي الإنتقامي على عهد الرّئيس بن علي الذي بدأ يوم 14 يناير 2011 والمستمرّ حتّى تاريخه متمثّلاً بالأحكام القضائيّة الوهميّة التي لا تحترم أبسط القواعد الإجرائيّة ومنها حق الدفاع بالإضافة إلى الإدلاء زوراً بوجود أموال للرئيس بن علي داخل وخارج الأراضي التونسيّة.

وختم المحامي عازوري داعياً السلطات التونسيّة إلى تبيان الأسس والأدلّة القانونيّة التي تمّ على أساسها إصدار قرار البيع بالمزاد العلني وذلك حرصاً على إحترام تونس للمبادئ المكرّسة في المواثيق الدوليّة أمام الرأي العام الدولي.